الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

تنمية وتطوير الموارد البشرية

ورقة مقدمة من

د/ مجدى العزبى

عضو اللجنة الاقتصادية

مقدمة

هناك حقيقة هامة توضح أهمية دور الإنسان وهى أن الموارد والثروات الطبعية الموجودة بالعالم تكاد تكون ثابتة وأن الإنسان بطبعيته وقدراته المختلفة هو المتغير الأساسى والذى يمكنه تنمية وتطوير الموارد والثروات سواء بالبحث والاكتشاف والتنقيب ثم أخيرا حسن الاستخدام والاستقلال لهذه الموارد.

وفى كل محاولات الإنسان الدائمة لتحسين ظروف حياته ومعيشته والانطلاق لمستقبل مشرق ودوره فى صنع هذا المستقبل من منطلق أن الإنسان ليس هدف التنمية وغايتها بل هو فى الأساس وسيلتها.

وإذا نظرنا للازدهار والتقدم ومستوى الرفاهية فى المعيشة للمجتمعات المتقدمة لرأينا أن هذه المجتمعات أو الدول لم تصل إلى ما هى عليه بمحض الصدفة أو وليدة الطبيعة ولكن كان وراء ذلك العنصر البشرى الذى استغل الموارد الطبيعية واستثمار قدراته وصنع بافكاره الخلاقة حتى حقق لنفسه هذا المستوى العالى من المعيشة.

وعلى ذلك فإن العنصر البشرى هو أساس كل تقدم وهو العامل المؤثر فى التنمية وليس الثروات الطبيعية بالدرجة الأولى وكمثال لذلك اليابان فبرغم قلة مواردها الطبيعية إلا أن حسن استغلال القوى البشرية وتطوريها المستمر مكنها من تحقيق أعلى مستويات المعيشة فى العالم. وأنه فى المقابل يمكن تصور الإمكانيات المادية لأكبر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا فى دولة لا يوجد بها الخبرة ولا المعرفة ولا كيفية استخدام هذه الإمكانيات فالنتيجة المتوقعه هى انخفاض مستويات الإنتاج وذلك لسوء استخدام هذه الموارد والإمكانيات.

ومصر بلد يتميز بارتفاع معدل التمو السكانى وهذا التزايد لو صح فى سكان مصر وبالتالى فى القوى البشرية يمكن اعتباره ميزة كما يمثل مشكلة فى نفس الوقت. أما من حيث كونه ميزة فلأنه يعطى لمصر أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو المورد البشرى فإذا استطاعت مصر أن تحسن استخدام هذه الثروة البشرية عن طريق تنميتها وتطويرها وانها يمكن أن تحقق بها معجزات اقتصادية. وأما من حيث كون هذه الزيادة مشكلة فذلك يرجع إلى أن هذه الزيادة تعكس معها تزايدا واضحا فى احتياجات الشعب للغذاء والكساء وخدمات التعليم والصحة والمواصلات.. الخ بالإضافة إلى ذلك دخول سوق العمل قوة عمالة سنوية قادرة على العمل وراغبة فيه فإذا لم تتوافر لهم فرصة العمل نشأت مشكلة البطالة.

والحق أنه يصعب تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لمرضى فى الفترة المقبلة دون الاستناد إلى هذه الثروة البشرية ولهذا فإن الأمر يحتاج لوجود برنامج قوى ضخم لتنمية وتطوير القوى البشرية.

مفهوم التنمية البشرية

إن تنمية القوى البشرية هى عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط فى المجتمع بما يحقق رفاهية

الإنسان وكرامته والتنمية أيضا هى بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل الخلاق. والتنمية عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تنصهر فيها تطلعات الإنسان وتتبلور إرادته وتنطلق جهوده وتثمر طاقاته بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية فى الحاضر والمستقبل. إن التنمية البشرية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وإدارية فهى مزيج من كل هذه الجوانب تتداخل وتتفاعل مع بعضها أى أنها عملية متشابكة متكاملة متفاعلة فى إطار نسيج من الروابط. والتنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط التاريخ النهائى لمجموع المتغيرات السابق ذكرها بل هى محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل.

المشاكل المؤثرة على التنمية البشرية

١ ـ ارتفاع معدل النمو السكانى بمعدلات لا تتناسب مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويترتب على ارتفاع هذا المعدل آثار أهمها:

(أ) محدودية الرقعة الزراعية حولت مصر بعد أن كانت دولة ذات اكتفاء ذاتى فى إنتاج الغذاء بل ومصدرة له إلى دولة مستوردة له.

(ب) تخلف المرافق والخدمات الاجتماعية والصحية.

(جـ) تأثر خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ ـ اختلاف التوزيع السكانى والتوزيع العمري.

٣ ـ تخلف الخصائص السكانية من حيث القدرات والإمكانيات من النواحى التعليمية والصحية والثقافية والقدرات المهنية والحرفية والإدارية والمهارات التكنولوجية.

مواجهة المشاكل التى تؤثر على التنمية البشرية

١ ـ مواجهة مشكلة النمو السكانى المتزايد

تتمثل مشكلة النمو السكانى المتزايد فى مصر فى عدم وجود توازن بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة أى بمعنى آخر أن معدل التزايد فى النمو السكانى يفوق الموارد الاقتصادية فى مصر. ويمكن التأثير على معدل النمو السكانى عن طريق.

(أ) خفض مستوى الخصوبة سواء بالأسلوب المباشر والذى يتمثل فى برامج تنظيم الأسرة أو بالأسلوب غير المباشر من خلال التأثير على شبكة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن إيجاز هذه الأساليب فيما يلي:

١ـ نشر الوعى بمشكلة تزايد السكان وأسبابها ونتائجها بكافة وسائل الإعلام.

٢ ـ توفير مختلف وسائل تنظيم الأسرة كما ونوعا فى مراكز تنظيم الأسرة وتيسير الحصول عليها.

٣ ـ حسم مشكلة رأى الدين فى مسألة تنظيم الأسرة بشكل قاطع وعدم تركها للاجتهادات.

٤ ـ العناية بالتدريب العام والتخصص فى كل الشئون المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٥ ـ تكامل الأجهزة والمؤسسات فى خطة عملية وتنسيق الجهود بينها.

٦ ـ تخصص ميزانية مستقلة لتنفيذ برامج ومشروعات الخطة القومية للسكان.

٧ ـ إدخال معلومات تنظيم الأسرة ضمن برامج التعليم على كافة المستويات بالقدر المناسب لكل مستوي.

٨ ـ نشر التعليم وتحديثه وخاصة بين النساء ومحو أمية الكبار.

٩ ـ رفع سن الزواج ورفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل.

١٠ ـ رفع المستوى الثقافى ودرجة التحضر.

١١ ـ زيادة عمالة المرأة وتدريبها وشغل أوقات فراغها.

(ب) رفع المستوى الصحى وتخفيض معدلات الوفايات بين الأطفال حيث أن ذلك يؤثر على المستوى الإيجابى وقد لا يظهر هذا التأثير مباشرة بل بعد إنقضاء فترة زمنية.

(جـ) تنظيم الهجرة الخارجية وإن كانت الهجرة الدائمة لا تمثل تأثيرا كبيرا على عدد السكان إلا أنها تستنزف أفضل وأكفأ العناصر البشرية وهى من أندر الموارد ويتكلف خلالها تكاليف مرتفعة للغاية وفترة استعواضها طويلة أما بالنسبة للهجرة المؤقتة فإن آثارها تنعكس على التخصصات المهنية والحرفية ولهذا يبرز دور التحكم فى تنظيم المهاجرين حسب تخصصاتهم ومهنهم من خلال تشجيع الهجرة للتخصصات التى بها وفرة وتكليف بعض التخصصات الحرجة للعمل داخل البلاد ولعدد محدود من السنوات للاستفادة منهم وهذا يتطلب على الجانب الآخر دراسة لسوق العمل الخارجى واحتياجاته لتوجيه سياسة التعليم بحيث تزيد من قدرته على إنتاج التخصصات المطلوبة لهذه الأسواق بحيث لا تخل بالسوق الداخلى حتى تحقق أكبر استفادة من الهجرات.

٢ ـ مواجهة مشكلة التوزيع السكاني

وتواجه مصر مشكلة عدم توازن التوزيع السكانى من خلال بعدين رئيسيين هما:

(أ) اختلال التوزيع الجغرافى وذلك يستلزم إعادة توزيع السكان بين الوادى والصحارى والسواحل وبين المدن والريف وذلك بإنشاء مدن جديدة ومجتمعات ريفية فى الأراضى المستصلحة مع تنمية المدن الحالية والتى لديها طاقة استيعابية ولكى يتم ذلك لابد من خلق قاعدة اقتصادية توفر فرص العمل للقوى البشرية بتوفير البنية الأساسية لقيام هذه القاعدة الاقتصادية (طرق ـ مواصلات ـ مياه ـ صرف ـ كهرباء ـ مساكن) مع ربط هذه المجتمعات الجديدة بشبكة مواصلات مع باقى أنحاء مصر وتوجيه الصناعات والخدمات المقررة للتوطن بها مع تحديد طبيعة هذه المدن (صناعية ـ زراعية).

كما يجب أن تتم التنمية الريفية والتى يتم بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالى والحكومة لتحسين

الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات الريفية لمساعدتها على الإندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف وان ذلك سوف يقلل من الهجرة الداخلية ويخفف من حدة نزوح السكان إلى المدن تدريجيا وبذلك نساعد فى ارتفاع إنتاجية الريف سواء فى الزراعة أو الصناعات الريفية ويعتبر هذا عنصرا مباشرا لزيادة دخل القوى البشرية.

٣ ـ مواجهة التوازن فى التوزيع العمري

ويرجع الاهتمام بدراسة التكوين العمرى للمجتمع المصرى عند التخطيط لوضع برامج التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بخطط التعليم والإسكان والصحة والخدمات الاجتماعية لما يحدده التكوين العمرى من حجم قوة العمل البشرية وحيث أن نسبة الأطفال فى مصر تعتبر نسبة مرتفعة وهم يمثلون طاقة غير منتجة تعتمد على غيرها فى إعالتها وهى تمثل حوالى ٤٣٪ من السكان (تحت سن ١٤ سنة) ولمواجهة هذا الخلل يجب التأثير على العوامل التى تتحكم فيه من تخفيض نسبة المواليد والتوسع فى برامج التدريب المهنى وتنمية المهارات وإعادة التدريب.

٤ ـ مواجهة التخلف فى الخصائص البشرية والسكانية

لا يمكن للتنظميات والتشريعات وحدها إحداث التغيرات المطلوب فى ملامح مجتمعنا بل لابد من جهد الأفراد ومشاركتهم وأن التكوين الأمثل للسكان فى المفهوم الإدارى يتجه إلى خصائص السكان وتركيبهم النوعى والمهنى وصفاتهم النفسية والاجتماعية والقيم والمعتقدات التى يؤمنون بها وعموما يجب أن تتوافر خصائص فى السكان لكى تهيأ الفرص للتنمية مثل:

(أ) وجود درجة عالية من الدافع إلى الإنجاز وتحقيق الأهداف.

(ب) توفر درجة عالية من الرغبة فى المشاركة والإنخراط فى العمل من السكان.

(جـ) زيادة درجة ارتباط الفرد بوطنه وتوفر درجة عالية من الرغبة فى الإنتماء.

(د) توفر درجة عالية من الرغبة فى القدرة على تحمل المخاطر وتحمل النتائج المترتبة على القرارات الخاصة بأنشطة الإنتاج والأعمال المرتبطة بالتنمية.

(هـ) قبول التغيير وعدم التمسك بالقديم لذاته.

(و) المرونة فى التفكير وإمكان تعديل الآراء والقدرة على الإقناع والتأثير.

(ز) تقدير عنصر الوقت وأهميته والدقة والحرص على التدقيق فى الأمور.

(ح) القدرة على مواجهة الواقع وقبول ما يفرضه من التزامات.

(ط) النظرة الشاملة والمستقبلية للأمور والقدرة على التنبؤ والتوقع.

(ي) القدرة على التحليل والتدبير.

أن تعدد هذه الخصائص والصفات غير مطلوب توافرها فى كل سكان مصر أو بدرجة متساوية بينهم ولكن إذا تم توافرها فى نسبة مؤثرة من السكان خاصة الذين يشغلون مراكز قيادية فى حركة الإنماء وفى تلك الفئة العمرية من السكان الذين ينتمون إلى القوة العاملة المنتجة فإن ذلك كفيل بإحداث حركة إنمائية سريعة ومستمرة ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذه الخصائص والصفات مكتسبة من البيئة الاجتماعية والحضارية وبالتالى يمكن إكسابها للأفراد من خلال تشكيل الجو الاجتماعى المحيط بهم وكما يمكن إكساب بعضها عن طريق برامج التدريب وإعداد الكوادر الإدارية فى مجالات الإنتاج والأنشطة الخدمية المتعلقة به. ومن هنا يتضح أهمية الرابط العضوى بين التنمية البشرية بشقيها الاجتماعى والاقتصادى حيث أن التنمية الاجتماعية تستهدف تغيير أنماط السلوك الاجتماعى وهذا التغيير هو فى الحقيقة إكساب الأفراد صفات وخصائص جديدة تتوافق مع مطالب التنمية الاجتماعية.

أساليب تنمية تطوير القوى والموارد البشرية

تمثل التنمية الهدف المركزى للمجتمع لتحقيق الهدف الشامل وهو المحافظة على بقائه ونموه وذلك عن طريق توصية التفاعل بين الثروة البشرية ورأس المال المادى والتحكم فى كل من المتغيرين خلا هذا التفاعل. وكما تحتاج التنمية إلى المخطط والتنظيم بالإضافة إلى الموارد والإمكانيات ومن ثم فإن إحداث التنمية البشرية يتوقف على أنواع وكميات الموارد والطاقات المتاحة للاستغلال فى المشروعات الإنمائية وكذا أسلوب وكفاءة إدارة عمليات الإنماء.

إن القوى البشرية المتمثلة فى السكان هى إحدى عناصر التنمية وحجم هذه القوى ليس هو البعد الوحيد لمشاكل التنمية بل أن نوعيات هذه القوى وخصائصها تمثل بعدا أخطر فى عمليات التنمية. والتى لا تعتمد فقط على الطاقات المتاحة بل تعتمد على ما يمكن الكشف عنه من طاقات وما يظهر من موارد محتملة.

إن القدرة على الاستفادة القصوى من الطاقات والموارد المتاحة والمحتملة هى العنصر المميز فى تحديد معدل النمو الاقتصادى والاجتماعى وأن هذه القدرة ترتهن بالسكان أو القوى البشرية إلى جانب الموارد الأخرى من عناصر الإنماء.

ولا شك أن كفاءة الإدارة وفاعليتها تمثل العامل الحاسم فى تقرير مصير جهود التنمية ولذا فإن زيادة السكان ليست هى المشكلة الوحيدة برغم خطورتها بل أن التخلف الإدارى هو السبب المباشر لمظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى وللمشكلة السكانية أى زيادة إعدادالسكان ليست هى السبب الوحيد للتخلف.

وعموما فإن أهم الخصائص التى تعانى منها مصر فى تطوير قواها البشرية هي:

١ ـ التخلف الإدارى وسيطرة البيروقراطية.

٢ ـ الارتفاع النسبى فى إعداد السكان.

٣ ـ التخلف فى التركيب النوعى للسكان (ارتفاع فى نسب الأطفال والبطالة وانخفاض فى نسب القوى العاملة المنتجة).

٤ ـ ارتفاع نسب العاملين فى أعمال الخدمات والمهن غير المنتجة.

٥ـ ارتفاع نسب العاملين بأجهزة الإدارة الحكومية بالقياس للمشتغلين بالمهن الصناعية الإنتاجية.

٦ ـ شيوع العمل بالمهن اليدوية التى لا تتطلب قدرا عاليا من المهارة.

٧ ـ انخفاض المستوى التعليمى وشيوع الأمية بين أفراد القوى العاملة.

٨ ـ انخفاض المستوى الصحى وشيوع الأمراض من أفراد القوى العاملة.

٩ـ تغلب النشاط الاقتصادى الأقل انتاجية على النشاط الصناعي.

١٠ ـ انخفاض حجم الدخل القومى وتواضع حجم الاستثمارات.

١١ ـ التفاوت فى توزيع الثروة والدخل.

ولمعالجة المشاكل الناتجة عن هذه الخصائص لابد من وضع هدف استراتيجى هو إحداث تغيرات هيكلية فى التكوين السكانى وصولا إلى التكوين الأمثل المتوافق مع متطلبات مستوى معين من النمو وذلك بزيادة الناتج القومى بنسبة أعلى من زيادة عدد السكان مع التحسين المستمر فى نوعية وخصائص وقدرات هؤلاء السكان ولابد لهذه الاستراتيجية أن تتكامل مع استراتيجيات أخرى لرفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج الأخرى وهى رأس المال وعناصر المواد الطبيعية.

إن العوامل الرئيسية التى تؤثر على التنمية البشرية هي:

١ ـ التعليم.

٢ ـ الصحة.

٣ ـ الغذاء.

وهذه العوامل بالإضافة إلى عامل النمو السكانى ومستوى الدخل تترابط ويؤثر كل منها على الآخر ليؤثر محصلة تفاعلاتها على التنمية البشرية للمجتمع ولابد من اتباع أساليب لتطوير هذه العوامل لتساعد فى تنمية وتطوير القوى والموارد البشرية كالآتي:

أولا: التعليم

يعتبر التعليم فى مقدمة الحاجات الأساسية التى يجب أن توفرها الدولة لأبنائها لما له من تأثير على إعداد الفرد كما أنه المدخل الأساسى للأمن الاجتماعى فلا يعتبر التعليم نوعا من الرفاهية بعد أن أصبح الوسيلة الأساسية للتقدم والتطور وتحقيق الرخاء للمجتمع وأن الأسلوب الإنمائى هو خير الأساليب لتحقيق التقدم الحضارى ويتطلب هذا الأسلوب الذى يعتمد أساسا على الإنسان أن يتم وفقا لخطة شاملة متكاملة. هذه الخطة يتعين أن تستند إلى سياسة اجتماعية واضحة المعالم والتى تشمل مجموعة من السياسات القطاعية ومنها السياسة التعليمية والتى تخدم بالتالى كل من الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

ولكى يتخلص النظام التعليمى والبحث العملى من المشكلات والسلبيات التى تعوق الطريق فإن أساليب تطوير التعليم يجب أن تشمل ما يأتي:

١ ـ تحديث التعليم لمواكبة الاتجاهات المعاصرة على ضوء من الدراسات المقارنة مع الدول المتقدمة.

٢ـ تحديد نظم التعليم والارتفاع بمستوى الأداء والتغلب على المشاكل التى تواجه المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها من ناحية البرامج والكتب والوسائل التعليمية ونظم الامتحانات وإنشاءات المدارس والمعاهد العلمية والجامعات وصيانة أجهزتها وتأهيل المعلمين وهيئات التدريس.

٣ ـ تحفيق الشمول والتكامل فى الخطط التعلمية والتنسيق بينها وارتباطها بخطة تنمية الدولة وبالمستوى العلمى والثقافى للإنسان المعاصر.

٤ ـ التخطيط للقضاء على مشكلة الأمية والقضاء على ظاهرة التسرب فى المرحلة الأساسية وربط المناهج والكتب الخاصة بمحو أمية الكبار بالنواحى العلمية والتدريبات المهنية.

٥ ـ التوسع فى التعليم العام بحيث يواجه واقع الزيادة السكانية مع رفع مستواه وتطويره مع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والرياضية والصحية للطلبة مع التخطيط لجعل مرحلة إتمام الثانوية مرحلة نهائية تؤهل الطالب للعمل إذا لم تتاح له فرصة الالتحاق بالجامعات أو التعليم العالي.

٦ ـ التوسع فى التعليم الفنى حسب احتياجات سوق العمل من العمال والفنيين المهرة.

٧ـ وجوب التكامل بين خطة التعليم الجامعى وخطة التنمية ما يحقق التوازن بين العرض والطلب فى القوى العاملة مع وضع خطة لدعم الصلة بين الدراسات فى الجامعة والتغلب على شكل المجتمع.

٨ ـ وضع خطة قومية شاملة لدفع البحث العلمى وتوجيهه للنهوض بالمجتمع.

٩ ـ الاهتمام بالثقافة الدينية للطلبة وتنمية الولاء لمصر.

ثانيا: الصحة

الرعاية الصحية هى إحدى سبل استثمار الموارد البشرية وتهدف إلى تحقيق إكتمال الصحة والتوازن الجسمى والذهنى والنفسى للمواطنين. ويمكن تحقيق ذلك باتباع الأساليب الآتي:

١ ـ رفع مستوى الخدمات الوقائية الأساسية فى الريف والحضر ومكافحة الأمراض المتوطنة.

٢ ـ التركيز على الخدمات الصحية فى الريف والحضر وخصوصا خدمات رعاية الأمومة والطفولة والصحة المدرسية والتثقيف الصحي.

٣ ـ الاهتمام بالخدمات العاجلة سواء حالات الطوارىء أو الكوارث.

٤ ـ توفير متطلبات العلاج والوقاية ومكافحة الأمراض المعدية.

٥ ـ مواجهة المشكلة السكانية بالتعاون مع كافة الجهات.

٦ ـ نشر مظلة التأمين الصحى والعلاج التأميني.

٧ ـ رفع الوعى الصحى بين أفراد الشعب ورفع المستوى العلمى والخبرات للأطباء وتوفير الأجهزة الطبية الحديثة ورفع مستوى أداء العاملين فى القطاع الصحي.

٨ ـ تدعيم إمكانيات قطاع الدواء وتطوير صناعة أغذية الأطفال والألبان.

ثالثا: التغذية

إن أزمة الغذاء التى تتفشى فى أغلب دول العالم الثالث هى المحصلة لمشكلة إزدياد السكان بسرعة تفوق إنتاج الطعام مما يؤدى إلى انتشار أمراض سوء التغذية والتى تترك آثارها السلبية على الإنتاجية والتحصيل الدراسى والكسل واللامبالاة والذى ينعكس على تنفيذ خطط الإنماء وقد انحدرت أزمة الغذاء فى الدول النامية وكما فى مصر حجما ينذز بالخطر مما يتطلب سرعة إتخاذ إجراءات لدرء هذا الخطر أو للتخفيف من حدته ويمكن إتباع الأساليب التقليدية المعروفة والتى تكفل حل مشكلة الغذاء فى مصر وذلك إذا أحسن تنفيذها واستقرت فى استراتيجية السياسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية الزراعية وذلك لسد الاحتياجات الغذائية المتزايدة ولتوفير ضرورات الحياة ومتطلباتها وذلك بتحقيق معدلات إنتاجية متزايدة ترتبط بخطط طويلة الأمد ويقترح اتباع الأساليب التالية:

١ ـ زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح الأراضى والتوسع الرأسى فى إنتاج الغذاء.

٢ ـ توفير المياه والعمل ورأس المال والأساليب التكنولوجية لزيادة الإنتاج الزراعى والإتجاه لتحقيق الفائض القابل للتصدير لتوفير العملة المطلوبة لشراء مزيد من الغذاء.

٣ ـ التوعية بأصول التغذية السليمة والجيدة.

٤ ـ رفع مستوى الدخل والتوزيع العادل للطعام ومنع الاحتكار والمضاربة على المواد الغذائية.

تمويل برامج التنمية البشرية

١ ـ زيادة عائدات الضرائب عن طريق مواجهة التهرب الضريبى وذلك بحصر الممولين حصرا دقيقا بالأسلوب العلمى بتطبيق نظام الرقم القومى وتطوير العمل بمصلحة الضرائب.

٢ـ إعادة لحصص الإيرادات وذلك بزيادة الانفاق العام على مشروعات التنمية البشرية وذلك بترشيد وإعادة توزيع حصص الميزانيات فى المشروعات الكثيرة التكاليف وغير العاجلة وتوجيه هذه الأموال نحو البرامج الأساسية.

٣ ـ تخفيض التكاليف بتوفير خدمات رخيصة نسبيا عن طريق الاختيار الملائم للخدمة والمستوى المعتدل لها مع إمكانية إدخال التحسينات فى المستقبل.

٤ ـ ترشيد المصروفات العامة وتوجيه الفائض لاستغلاله فى برامج وخطط التنمية البشرية.

خاتمة

لا شك أن تنمية وتطوير الموارد البشرية ورفع الكفاية الإنتاجية لهذه الموارد هو الطريق السليم للنهوض بالاقتصاد وتظهر الحاجة الملحة لتطوير كافة الموارد المختلفة وزيادة تفاعلها معا بما يمكنها من القيام بدورها الأساسى فى دفع خطة التنمية وتحقيق مستوى أفضل من النمو والتقدم.